

انطلاق أسبوع الديمقراطية والسلام السوري السنوي الثاني

١٥-٢١ أيلول ٢٠٢٥

ينظم مركز المجتمع المدني والديمقراطية (CCSD) للعام الثاني على التوالي مبادرة أسبوع الديمقراطية والسلام السوري، وهي فعالية سنوية تهدف إلى رفع الوعي حول مسار الوصول إلى الديمقراطية والسلام والعدالة في سوريا. وتمتد الحملة من يوم الديمقراطية العالمي الموافق ١٥ أيلول حتى اليوم الدولي للسلام ٢١ الموافق أيلول.

يشكّل سقوط نظام الأسد و بداية المرحلة الانتقالية الجديدة في كانون الثاني من عام ٢٠٢٤ فرصة تاريخية للسوريين لإقامة دولة تقوم على الديمقراطية والتعددية وترتكز على العدالة والمواطنة والمساواة والسلام. وخلال هذا الأسبوع، يؤكد مركز المجتمع المدني والديمقراطية على دور المجتمع المدني المستقل و المتمكن في دعم هذه المسيرة من خلال:

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين أساسيين في بناء الديمقراطية، وإرساء السلام، ومنع النزاعات، وتحقيق المصالحة، ودعم التنمية و التعافي.
- إعادة فتح المجال المدني أمام التعددية السياسية وحرية التنظيم والعمل المجتمعي، وتشجيع نشوء الأحزاب والحركات السياسية الديمقراطية التي تعكس تنوع المجتمع السوري.
- ضمان حقوق ومشاركة المرأة والشباب في مواقع القيادة ضمن المؤسسات الانتقالية وعمليات السلام، انسجاماً مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ٢٢٥٠.

خلال هذا الأسبوع، يعيد مركز المجتمع المدني والديمقراطية (CCSD) التأكيد على [مبادئ المرحلة الانتقالية في سوريا](#)، ونحث شركائنا على التركيز على الأولويات الرئيسية التالية خلال هذه المرحلة الانتقالية، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بسوريا والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

١. الدعوة إلى عقد حوار وطني سوري جديد وشامل، واستخدامه كخريطة طريق لوضع دستور جديد للمرحلة الانتقالية يضمن فصل السلطات، وفصل الدين عن الدولة، واستقلال القضاء، واللامركزية، وحرية تشكيل الأحزاب، وحماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الضمانات الدستورية لحرية التعبير، والتجمع، والمعتقد الديني، والمشاركة السياسية. حيث لم يمثل الحوار الوطني الذي عقد في شباط ٢٠٢٥ كافة شرائح المجتمع السوري، ولا تزال هناك حاجة إلى عملية حوار شاملة وفاعلة.

٢. تشكيل حكومة شاملة ولا مركزية مؤقتة تمثل جميع السوريين على أساس الكفاءة والمواطنة وتكافؤ الفرص، خالية من أي تمييز على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو النوع المجتمعي أو التوجه السياسي. حكومة تضمن البيئة الآمنة و الحيادية على أسس حقوق الإنسان، و تقاسم عادل للسلطة، ويحمي حقوق الأقليات، ويعزز الحكم المحلي عبر التوزيع العادل للخدمات والموارد.

٣. ضمان توفير الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً بشكل طوعي وآمن وكريم، ووضع خطة وطنية ومحلية لإعادة الاندماج تكفل السكن وحقوق الملكية وفرص سبل العيش لجميع العائدين، مع التأكيد على أن يكون اللاجئين والنازحون شركاء فاعلين في صياغة الحلول والسياسات التي تمس مستقبلهم.

٤. تعزيز التعاون مع آليات العدالة الدولية وضمان أن تكون أصوات الضحايا في صميم العملية، والتأكيد على محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب خلال العقود الماضية، وكذلك جميع مرتكبي المجازر التي حدثت مؤخراً في المناطق الساحلية والسويداء وفي مختلف أنحاء سوريا.

٥. تجريم خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، وأعمال العنف والتمييز ضد النساء، والتهجير القسري وخاصة الذي يستهدف جماعات دينية أو عرقية معينة، والممارسات التمييزية، وذلك لمنع تكرار دوافع الانقسام والعنف في المستقبل.

٦. وضع سياسات وإجراءات تضمن الشفافية والمساءلة، وتتصدى للتحديات الاقتصادية بما يشمل توفير فرص العمل، وتشجيع الاستثمارات المالية، ومعالجة الثغرات والتحديات الخاصة بكل قطاع.